مفهوم المناهج المطورة وفقاً للإقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران

د. رولا على نايف وحشة *

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٧٠٠) عضو هيئة تدريس. تم اخذ عينة بالطريقة العشوائية لتمثيل مجتمع الدراسة، تم توزيع (٢٥٠) استبانة على اعضاء هيئة التدريس، وتم استرداد (٢٣٥)، ليبلغ عدد العينة من (٢٣٥) عضو هيئة تدريس. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران كانت متوسطة. كما أشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تعزى لمتغير الجنس والخبرة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تعزى لمتغير المؤهل العلمي. واوصت الدراسة بتوفير بنية تحتية متينة، تشمل مختبرات الحاسوب، وشبكة الانترنت، بهدف تعزيز المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي في المنظومة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: المناهج المطورة، الاقتصاد المعرفي، جامعة نجران

◆ أستاذ مساعد بقسم المناهج وطرق التدريس اللغة العربية ، كلية التربية، جامعة نجران ، المملكة العربية السعودية

THE CONCEPT OF DEVELOPED CURRICULUM IN ACCORDANCE WITH THE KNOWLEDGE ECONOMY AND THE ATTITUDES OF THE FACULTY TOWARDS ITS APPLICATION AT NAJRAN UNIVERSITY

Abstract

The study aimed to detect the concept of developed curriculum in accordance with the knowledge economy and the attitudes of the faculty towards its application at Najran University. Descriptive and analytical approach was used. The study population consisted of all faculty members at Najran University in the Kingdom of Saudi Arabia totaling (700) members. The sample was chosen randomly from the study population, in which the researcher has distributed (250) questionnaires on the study sample, (235) of them retrieved. Consequently, the sample consisted of (235) faculty members. The results revealed that the degree the concept of developed Curriculum in accordance with the knowledge economy and the attitudes of the faculty towards its application at Najran University were moderate. Furthermore, the results indicated that there were no statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the mean of the concept of developed curriculum in accordance with the knowledge economy and the attitudes of the faculty towards its application at Najran University due to gender and experience. Moreover, there were statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the mean of the concept of developed curriculum in accordance with the knowledge economy and the attitudes of the faculty towards its application at Najran University due to the variable of scientific qualification. The study recommended of the need to provide a strong infrastructure, including computer labs, and the Internet, in order to promote developed curriculum in accordance with the knowledge economy in the educational system.

Keywords: Developed Curriculum, Knowledge Economy, Najran University.

المقدمة

لقد برز مفهوم الاقتصاد المعرفي في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة لانفجار الثورة الصناعية الذي شهده العالم، وقد ركز على دور المعرفة والتكنولوجيا والخلفيات المعلوماتية في تطوير وتحسين مجالات الحياة كافة، بما فيها أي مؤسسة يتم تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي فيها. وقد أدى الاقتصاد المعرفي دورا إيجابا ومؤثرا في عمليات الأداء والتي تنعكس على الإنتاج، ولذلك باتت الجامعات تسعى إلى تنفيذ أفضل ممارسات الاقتصاد المعرفي، لتحقيق أهدافها التربوية وضمان استمراريتها، وتطوير مستواها البحثي والأكاديمي.

وشغل الحديث عن مفهوم الاقتصاد المعرفي المؤسسات والمنظمات في العصر الحالي، كونه وجه جديد وفعال من أوجه الاقتصاد الذي يعد نوع جديد قائم على المعرفة والمخزون الفكري النابع عن تجارب وممارسات وأنشطة مكثفة، والذي من شأنه تعزيز جودة المخرجات التعليمية. وقد تم مؤخرا إرساء قواعد ممارسات الاقتصاد المعرفي كجزء لا يتجزأ من العمليات والسياسات التعليمية والتربوية لقدرته على إنشاء أجيال ذات مستوى عالٍ من التفكير الفعال والابتكاري (Imiefoh, 2012).

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لدمج تطبيقات الاقتصاد المعرفي وتضمينه في المناهج والبرامج الأكاديمية التي تضعها الجامعات، إلا أن بعض أنظمة التعليم تجد صعوبة في ذلك نظرا إلى وجود فجوة حقيقية تحتاج إلى ما يسدها، وهذا لا يتم إلا عن طريق إعادة تشكيل جذرية وتبني منهجيات إصلاح واقعية قادة على تعزيز العلاقة ما بين المؤسسة التربوية والمجتمع التي تشمل البنى التحتية وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس، وتنمية القدرات الإدارية، وتطوير البرامج الأكاديمية بما يتلاءم ومتطلبات العصر الحديث الذي يتميز بكم المعلومات والمعرفة الهائل والتطبيقات المعرفية غير المتناهية، ومعالجة المشكلات المتمثلة بعدم الموافقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتدني كفاءة التعليم الداخلية والخارجية، وعدم إعداد الطلبة لمواصلة التعليم على الوجه المطلوب. وهذا يتطلب توفير أفراد ذوي مهارات وقدرات كفاءات عالية تشكل القوى العاملة الفعالة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل (القرارعة، ٢٠١٣).

وفي ظل التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، فإن الاقتصاد المعرفي يعد أولوية ومتطلبا لا بد من أن يحظى باهتمام كبير من قبل صناع القرار التربويين وأن يتم دمجه وإرساء قواعده باعتباره استراتيجية منهجية ودقيقة في الجامعات والذي قد يساهم في تعزيز السياق التعليمي والجامعي والعمل الجماعي لدى الطلبة وتخريج أفراد يمتلكون مهارات التفكير العُليا وقادرين على توظيفها لحل المشكلات والإتيان بحلول إبداعية وذلك من خلال دمجهم مع سوق العمل أثناء التعلم واطلاعهم على احتياجاته (الطويسي، ٢٠١٤).

كما يعد الاقتصاد المعرفي من أهم ما يميز عصر العولمة، والذي تعتمد عليه الدول المتقدمة والنامية لتحسين اقتصادها فهو يسعى إلى تنمية الموارد البشرية بداية من مراحل التعليم الابتدائي حتى المرحلة الجامعية، وذلك لتزويد المجتمعات وسوق العمل بخبرات ذات فاعلية عالية (Patrick, 2013).

مشكلة البحث

تواجه الجامعات في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في تطوير المناهج الدراسية وتحسين نوعيتها، والتي تتمثل بانخفاض تحصيل الطلبة الدراسي والذي قد يكون نتيجة لطبيعة المنهج غير الجاذبة أو الطرق المستخدمة في تلقين المنهج وعدم مواكبة المنهج لمتطلبات التطور العلمي، ولذلك تتطلب هذه التحديات التي يواجهها النظام التربوي قيادات تتمتع بمهارات وكفاءات عالية للقيام بدورهم على أكمل وجه في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، فهي التي ستقود إلى التّغيير والتّحسين والتّطوير. فالانخراط الإيجابي في العصر الجديد يبدأ بالمؤسسات التّربوية والتّعليمية، إذ أن التّوجهات المستقبلية للتعليم عالميا وعربيا ومحليا تتجه لتطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، لذا أصبح هناك حاجة لإعداد أعضاء هيئة تدريس مؤهلين ومدربين بشكل جيد، ليستطيعوا تنمية معارفهم بما يتناسب مع التطور في الاقتصاد المعرفي، وذلك ليتمكنوا من أداء دورهم بشكل جيد ويتوافق مع الأهداف التربوية للجامعات، بحيث تواكب التطورات في العملية التعليمية، للارتقاء بمخرجات العملية التعليمية سواء من خلال العمليات التدريسية التي يمارسونها أو ما يتعلق بتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس وتطوير مستوى الطالب، من هنا جاءت مشكلة الدراسة للكشف عن مفهوم المناهج المطورة وفقا لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران.

هدف البحث وأسئلته

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مفهوم مناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية؟
٣. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات

أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

أهمية البحث

١. يؤمل أن تضيف هذه الدراسة للاقتصاد المعرفي أدباً نظرياً جديداً، وإثراء المكتبة العربية بعامة، والسعودية بخاصة بهذا الأدب.
٢. التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لمواد اللغة العربية نحو المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي.
٣. من المؤمل أن تقدم الدراسة رؤية واضحة للمسؤولين، وخصوصاً لدى أعضاء هيئة التدريس وإمكانية تطبيقها والاستفادة منها في الميدان.
٤. قد تفيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من خلال تزويدهم بتغذية راجعه حول المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي.

من المؤمل أن تكون هذه الدراسة نواه لدراسات أخرى مشابهة واستخدامها كمرجع لهم.

مصطلحات البحث

المناهج المطورة : مجموعة من العمليات والإجراءات التي تتم لإدخال تجديدات على المناهج الدراسية، بهدف تحسين وتنمية العملية التعليمية، وتطوير مستواها، بحيث تواكب التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية (الحبشان، ٢٠١٣).

وتعرف المناهج المطورة إجرائياً بأنها: مجموعة المناهج المحدثة التي يسعى أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية إلى تطبيقها وفقاً للاقتصاد المعرفي.

الاقتصاد المعرفي : هو الاقتصاد الذي يكون فيه استخدام المعرفة عاملاً رئيسياً في تحسين الإنتاجية والنمو في جميع الصناعات والمرتبط بمهارات جديدة وأداء رفيع وقيمة مضافة باعتبارها السبيل الوحيد لكي تنافس الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي، فيتم تطبيق الصناعات القائمة على المعرفة بحيث تصبح المعرفة هي الكفاءة الرئيسية (Kurtić & Đonlagić, 2012).

ويعرف الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنه: هو الاقتصاد الذي يرتكز على تحضير ونشر واستعمال المعرفة وفقاً لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران والذي يعتمد على استثمار رأس المال البشري وتقنيات المعلومات والاتصالات من أجل الإبداع والابتكار وتوليد الأفكار الجديدة.

حدود البحث

- **الحدود الزمانية**: تتمثل بالعام الدراسي ٢٠١٧ الفصل الثاني.
- **الحدود المكانية**: جامعة نجران في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية**: أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الاقتصاد المعرفي

يعد الاقتصاد المعرفي الأساس الأول والورقة الرابحة في استثمار الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، كما يعتمد الاقتصاد المعرفي بشكل أساسي على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، ودفع الجامعات إلى تصميم آليات تهدف إلى نقل مفهوم النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدماتٍ المعرفية، وإرساء قواعد التعلم والتدريب في المنظومة التعليمية، فضلاً عن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية وكفاءة أكبر فيها، وتفعيل عمليات البحث والتطوير باعتبارهما المحرك الأساسي والجوهري في التغيير والتنمية، فضلا عن إسهامه في رفع وتحسين الدخل لصناع المعرفة، والذي ينعكس على تطوير وتنمية خبراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم وكفاياتهم وتنوعها (Marginson, 2010).

ويتكون الاقتصاد المعرفي من عدد من العناصر المتكاملة والمترابطة، وهي بنية تحتية مجتمعية داعمة، ومجتمع متعلم، ويعد هذا المجتمع من أفضل البيئات لنمو الاقتصاد المعرفي، ومنظومة فاعلة للبحث والتطوير، وتوفير الربط الإلكتروني الواسع والوصول إلى الإنترنت بسهولة وسرعة، ونشر ثقافة المجتمع المتعلم فكرا وتطبيقا في مختلف المؤسسات المجتمعية (Trani & Holsworth, 2010).

تقوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي على اكتساب المعرفة المتعلقة بالأعمال وإنتاجها وتوظيفها في خدمة تحسين المخرجات التعليمية وتطوير مهارات وقدرات الطلبة بما يتناسب وسوق العمل، وهناك أربعة جوانب مهمة للسياق الاجتماعي لمنظومة اكتساب المعرفة، وهي العلاقة مع النشاط المجتمعي، خاصة في الإنتاج، ودور الدولة في البعد القومي والبيئة العالمية. وبلغة الاقتصاد تعني إقامة مجتمع للمعرفة تأسيسا لنمط إنتاج المعرفة (زيد، ٢٠١٢).

يعرف الاقتصاد المعرفي على أنه مجموعة من العمليات التي تشكل مصدر من المصادر الجديدة للميزة التنافسية والتي يمكن تطبيقها على جميع القطاعات بدون استثناء، والذي يتميز في تطبيقات المعرفة من أحدث

البرمجيات، حيث أصبحت المعرفة المحرك الرئيسي للتنافسية الاقتصادية (Paličková, 2014).

كما يعرف الاقتصاد المعرفي على أنه المنتجات والخدمات القائمة على أنشطة معرفية مكثفة، والتي تساهم في تسارع وتيرة التقدم التقني والعلمي، بالإضافة إلى مساهمة المعرفة في إحداث التطورات وتعزيز استمرارية الجامعات، ويرتكز على القدرات الفكرية والمدخلات المادية للموارد الطبيعية (Nour, 2013).

ممارسات الاقتصاد المعرفي

من أهم ممارسات الاقتصاد المعرفي في التربية ضمان اكتساب الطلبة للمعرفة وذلك من خلال توفير مناهج قائمة على متطلبات الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يسهم في تطوير قدرات الطلبة وإعدادهم وتنمية قدراتهم الفكرية، بالإضافة إلى التركيز على دور المعلم والتركيز على أساليب التعليم التي يعتمدها وإخضاعه لبرامج تدريبية لإكسابهم مهارات التدريس الحديثة المستمدة من استراتيجيات الاقتصاد المعرفي، وتحسين قدراتهم وأدواتهم وأساليبهم في تدريس وتقويم الطلبة، فالمعلم يجب أن يكون من العناصر الفاعلة في العملية التعليمية، وهذا يتطلب منه تطوير أنماط المعرفة لديه وأن يكون مؤهلا لتدريسها (مصطفى والكيلاني، ٢٠١١).

ونظرا لدور عضو هيئة التدريس المهم في العملية التربوية القائمة على الاقتصاد المعرفي فإنه يجب إيلاء الاهتمام الكبير لتطوير قدراته ضمن متطلبات الاقتصاد المعرفي، والتي من أهمها المرونة في التعامل مع التغييرات المحيطة، واستخدام التكنولوجيا في التدريس، وتحسين قدرته على توجيه الطلبة لمتطلبات سوق العمل وإيفادهم بالمعرفة اللازمة لتوجهاتهم وميولهم، كما يتمثل دور عضو هيئة التدريس وممارسته القائمة على الاقتصاد المعرفي في قدرته على تحفيز الإبداع لدى الطلبة وتطويره وتعميق المعرفة لديهم، بالإضافة إلى مهارات التعامل مع المشكلات والمخاطر التي تواجه العملية التعلمية، ومتابعة التغييرات والمستجدات والالتزام بخطط التحسين المستمر (Fitzpatrick, 2014).

أهداف المناهج المطورة

إن عملية تطوير المناهج ما هي إلا نتيجة للتطورات المحلية والعالمية والعلمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتربوية والعلمية وعلى رأسها التفجر المعرفي المعاصر والثورة المعلوماتية، ولهذا يمكن القول بأن هذه العملية تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم وذلك من أجل مواكبة وتيرة التغير السريعة والمستمرة على الصعيدين المحلي والعالمي. كما وتهدف عملية تطوير المناهج إلى بناء وسيلة فعالة ومتكاملة يمكن لها تحقيق أهداف التعليم كافة وذلك من خلال إيجاد تفاعل واعٍ ومدرك للتطورات التقنية والثورة المعلوماتية والانتفاع من

التجارب الدولية والمعاصرة في إعداد وتطوير المناهج بما يتوافق مع واقع وتطلعات عملية تطوير المناهج، وتحقيق الملاءمة ما بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل (الثعلبي، ٢٠١٤).

طرق تدريس المناهج المطورة

تتمثل طرق التدريس بكونها مناورات يمكن استخدامها لتسهيل عملية التعلم على الطلاب وجعلها أكثر متعة وكل واحدة من هذه الطرق لها القدرة على إثارة أنواع مختلفة من التغيرات في مخرجات التعلم. إن طرق التدريس كثيرة ومتنوعة، ويمكن استخدامها بطرق مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار من بين أمور أخرى كعمر الطلاب وتكوين أجسادهم أو لياقتهم البدنية وقدراتهم الأكاديمية وعدد الطلاب في الغرفة الصفية، وبالطبع نوع الانضباط المنهجي الذي يعترف بحقيقة أن بعض أساليب التدريس هي أكثر ملائمة لبعض التخصصات من غيرها (**Dorgu, 2015**).

وقد قسم عيسى (٢٠١١) طرق تدريس المناهج المطورة إلى خمسة استراتيجيات كالآتي:

١. **الطريقة المعرفية**، وهي الاستراتيجية التي تهتم بتعليم كل ما له علاقة مباشرة بحياة الطالب واهتماماته، وهذه الطريقة تبين للطالب أهمية ما يتعلمه وتربط ما يحصل بالفصل بواقع الحياة.
٢. **التعلم التعاوني**، وهي الاستراتيجية التي تتم عن طريق تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة تشمل مستويات معرفة مختلفة ويتعاون أفراد هذه المجموعات في تحقيق الأهداف المنشودة.
٣. **الطالب محور العملية التعليمية (التعلم المرتكز حول الطالب)**، وهي الاستراتيجية التي تركز على حاجات الطلاب النفسية والحسية والوجدانية وطريقة تعلمهم وأهدافهم، وتوظف آراءهم وأفكارهم في التعليم، حيث أن هذه الاستراتيجية تشجع الابتكاري والتجديد وتزيد من ثقتهم بأنفسهم.
٤. **التعلم التفاعلي**، وهي الاستراتيجية التي تشجع الطلاب على التحلي بالشجاعة عند إبداء آرائهم والمشاركة وإيجاد حلول للمشكلات ومقابلة الإحباط بالتغيير في الأهداف أو أساليب معالجتها واحترام الرأي الآخر والاستجابة له بشكل بناء.
٥. **استراتيجية حل المشكلات**، وهي الاستراتيجية التي تشجع الطلاب على التفكير في حلول للمشكلات التي تعتريهم وذلك من خلال الشعور بالمشكلة وإدراك أهمية المشكلة ومدى ارتباطها بما يتعلمه وجمع ما يتعلق بها من معلومات واستعراض الفرضيات والحلول واختيار الملائم منها.

معايير اختيار المناهج المطورة

هناك خمسة معايير رئيسية تساهم في تطوير المناهج المطورة بالشكل المطلوب ووفقاً للاقتصاد المعرفي في قدرتها، والتي تتمثل بالآتي (الحبشان، ٢٠١٣):

١. **الاستمرار:** أي الرقي بمعلومات الطلاب ومهاراتهم واتجاهاتهم.
٢. **التكامل:** وهو الربط بين المفاهيم والحقائق والمبادئ بين مختلف المجالات، وتقديمها للطلاب بشكل متكامل ومترابط.
٣. **التوازن:** وهو التوسط والموازنة ما بين التسلسل المنطقي للمنهج الدراسي والتسلسل النفسي الذي يسعى لمراعاة ميول الطلاب وحاجاتهم.
٤. **المرونة:** وهو إعطاء كل من المعلم والطالب الحق في تطوير وتحديث محتوى المناهج وطريقة تدريسها بما يتناسب وظروفهم المحيطة بهم.
٥. **التتابع:** أي أن تكون كل خبرة مبنية على أساس الخبرة التي سبقتها بشرط أن تقوم على توسيع وتعميق للموضوعات المدرجة في محتوى المناهج الدراسية، وتوفر مستوى أعلى للمعالجة مع كل خبرة يشتمل عليها محتوى المناهج الدراسية.

أهمية المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي

تكمن أهمية المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي في قدرتها على استثمار القدرات والمهارات الفكرية، وتوظيفها ضمن إطار مناسب لتحقيق التميز والأهداف وضمان الاستمرارية، ومن خلال استخدام تطبيقات الاقتصاد المعرفي يمكن دعم المجتمعات وتطوير الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي، يعد رأس المال الفكري شكلا جديدا من أنواع الاقتصادات ويختلف عنها في اعتماده على المعرفة والمعلومات ورأس المال البشري الذي يعد أهم مصدر من مصادر الإبداع والابتكار (**Montanini, 2013**).

كما وتعد التربية البيئة الملائمة التي يمكن تطبيق استراتيجيات الاقتصاد المعرفي فيها نظرا لكونها مصدر أساسي لتعليم المعرفة والإبداع واكتساب المهارات والمعلومات، ومن خلال تطوير مناهج قائمة على الاقتصاد المعرفي، ودمجها مع العمليات التربوية للحصول على موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية، ومن أجل ضمان ذلك لا بد من العمل على تطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس الأساليب الريادية للقيادات الإدارية العليا، بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة وملائمة لتطبيقات الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يعزز الهدف العام من التربية والمتمثل في إنتاج أكاديمي فعال وعلى مستوى مهارات عالية (**Weber, 2011**).

المناهج المطورة والاقتصاد المعرفي

يعد تطوير المناهج الدراسية الخطوة الأولى، وحتى تستطيع الجامعات مواكبة التسارع الكبير الذي يحدث في البيئة الخارجية، وتتكيف مع التغيرات الكبيرة التي تحصل في العالم، يجب أن يكون تطوير المناهج الدراسية قائماً على الاقتصاد المعرفي، لما له أهمية في توسيع المفاهيم الاقتصادية لدى الطلبة، وتعزز لديهم الرغبة في تبني الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تحقق النتائج التعليمية الجديدة، كما تساهم في إعداد الشباب ليكونوا مثقفين، وذو مهارات فذه، تمكنهم من الانخراط في سوق العمل بكل سهولة، وفي نهاية المطاف لتولي أدوار قيادية في المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح، ولذلك فإن المناهج القائمة على الاقتصاد المعرفي تؤدي دورا حيويا في إنشاء وخلق أجيال مستقبلية متعلمة وتمتلك الخبرة والمهارة للنهوض بالمجتمع، وتحسين اقتصاده على الصعيدين المحلي والعالمي (Suciu et al., 2011).

ولعل من أهم المميزات التي تتصف فيها المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي ما يلي (القيسي، ٢٠١١):

١. تتميز المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي بقيامها على آلية وظيفية تراعي طبيعة العلوم في المرحلة الجامعية وخصائص الطلبة وصفاتهم.
٢. تحتوي المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي الخبرات اللازمة لتعزيز مهارة الطلبة، وتطوير الجانب العملي لديهم.
٣. تحرص المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي على صب كل اهتمامها على ميول وحاجات الطلبة، وتلبيتها.
٤. تسعى المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي إلى مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
٥. تتميز المناهج القائمة على الاقتصاد المعرفي بالتنويع في استراتيجيات التعلم والتعليم.
٦. تقوم المناهج على إكساب الطلبة الخبرات والكفايات الضرورية للتكيف مع متطلبات العصر.

الدراسات السابقة

فيما يلي أبرز الدراسات العربية والأجنبية التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها مرتبة حسب التسلسل الزمني وكالآتي:

الدراسات العربية

أجرى الحربي (٢٠١١) دراسة هدفت إلى بناء برنامج تدريبي يستند إلى فلسفة الاقتصاد المعرفي وتحديد فاعليته في إطار مهارات التدريس والاتجاهات المهنية لدى معلمي التعليم الصناعي، وقد تكون أفراد الدراسة

من جميع معلمي التعليم الصناعي في أربع محافظات في دولة الكويت والبالغ عددهم (٢٠٠) معلماً، اختار الباحث منهم عينة قصدية حجمها (٥٠) معلماً، تعرض (٢٥) معلماً منهم إلى البرنامج التدريبي الذي يستند إلى فلسفة الاقتصاد المعرفي و(٢٥) معلماً لم يتعرضوا إلى البرنامج. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في أداء معلمي التعليم الصناعي لمهارات التدريس، وذلك بين معلمي المجموعة التجريبية التي تعرضت إلى البرنامج ولصالح المجموعة التجريبية. ووجود فروق في الاتجاهات المهنية لدى معلمي التعليم الصناعي الذين تعرضوا إلى البرنامج التدريبي الذي يستند إلى فلسفة الاقتصاد المعرفي والذين لم يتعرضوا إلى هذا البرنامج ولصالح المجموعة التجريبية.

دراسة زيد (٢٠١٢) هدفت بشكل أساسي إلى اقتراح أنموذج لتقييم الإدارة التربوية في إطار مكونات الاقتصاد المعرفي في وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين. تكون مجتمع الدراسة من (٩٠) فردا ضمن مركز وزارة التربية والتعليم البحرينية، وهم صناع القرار ممثلا بوكلاء الوزارة المساعدين لوزارة التربية والتعليم والبالغ عددهم (٨). الفئة الثانية: التي تعمل في مديريات التربية والتعليم، والممثلة في مدراء ومديرات إدارات الوزارة والبالغ عددهم (١٦). الفئة الثالثة: رؤساء الأقسام والمجموعات والوحدات والمناطق التعليمية بإدارات وزارة التربية والتعليم والبالغ عددهم (٦٦ رئيس ورئيسة قسم ومدارس ووحدة ومجموعة). وقد أظهرت النتائج واقع تقييم الإدارة التربوية في إطار مكونات الاقتصاد المعرفي في وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين مقارنة بالنماذج العالمية في تقييم الإدارة التربوية في إطار مكونات الاقتصاد المعرفي باستخدام مصفوفة من المعايير التقييمية والأبعاد الممثلة لمكونات الاقتصاد المعرفي.

أجرت الصائغ (٢٠١٣) دراسة هدفت إلى التحقيق في دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام. أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية والبالغ عددهم (٩٩) رئيس. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية كان كبيرا ومؤثرا، وأن هناك العديد من التحديات التي تقف أمام تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا في دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات ومعيقات تفعيلة تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة ورئيس القسم.

كما أجرى رمضان (٢٠١٥) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، حيث تكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (٧٧) عضو، في حين بلغ عدد الطلبة (٢٩٩) طالبا في جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلبة كان متوسطا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في حين كانت درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي كبيرة مِن وجهة نظر الطلبة. كم أشارت النتائج إلى أن هناك فروق دالة إحصائيا لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير الدرجة الوظيفية والخبرة لصالح الأساتذة المشاركين والأساتذة من ذوي الخبرة ٥ سنوات فأكثر.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Weber, 2011) بعنوان "The Role of Education in Knowledge Economies in Developing Countries"، " دور التعليم في الاقتصاد المعرفي للبلدان النامية"، هدفت إلى التحقيق في أثر دمج عمليات وسياسات التعليم والتربية مع استراتيجيات الاقتصاد المعرفي على التنمية الشاملة البلدان النامية. أجريت الدراسة في قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقد استخدمت المنهج التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد المعرفي في السياق التربوي يساهم في تحقيق التنمية على كافة الأصعدة التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتلبية احتياجات عصر العولمة القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

دراسة (Patrick, 2013) بعنوان "Neoliberalism, the Knowledge Economy, and the Learner: Challenging the Inevitability of the Commodified Self as an Outcome of Education"، "الليبرالية الجديدة، والاقتصاد المعرفي، والمتعلم: تحدي تسليع الذات باعتباره نتائج للتعليم"، هدفت إلى استكشاف أثر الليبرالية الجديدة وأجندة العولمة في دعم الاستراتيجيات والسياسات التعليمية باستخدام تطبيقات الاقتصاد المعرفي لتحقيق الأهداف التربوية. أجريت الدراسة في المملكة المتحدة البريطانية، وقد استخدمت المنهج التحليلي. حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد المعرفي أصبح متطلب مهما من متطلبات العولمة في العصر الحالي، كما تبين أن تطبيق الاقتصاد المعرفي في المجال التربوي يساهم في تعزيز أداء المؤسسات التربوية وتحقيق أهدافها، حيث يقوم الاقتصاد المعرفي على تطوير القدرات والمهارات الذاتية للطالب. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة دمج تطبيقات الاقتصاد المعرفي مع السياسات والاستراتيجيات التربوية، وذلك نظرا لقدرته على تطوير العملية التعليمية وتحقيق أفضل النتائج الأكاديمية التي من شأنها أن تدعم المجتمعات واقتصاد الدول.

دراسة (Fitzpatrick, 2014) بعنوان "Globalizing Teacher Labor for the Knowledge Economy: The Case of New York City's Caribbean Teachers"، "عولمة مهنة عضو هيئة التدريس من أجل الاقتصاد المعرفي: حالة معلمي الكاريبي في مدينة نيويورك"، هدفت إلى تسليط الضوء على أثر عولمة مهنة التدريس على تعزيز تطبيقات الاقتصاد المعرفي في الإطار التربويين

والتركيز على حالة معلمي الكاريبي والتحقيق في أثر عولمة مهنة التدريس. أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت المنهج التطبيقي التجريبي الميداني، وكانت المقابلات أداة للدراسة، حيث تم إجراء مقابلات مع ١٠ مدرسين في مدرسة نيويورك الحكومية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن عولمة مهنة التدريس تعد متطلب مهم وضروري لاقتصاد المعرفي، والذي من شأنه أن يعزز قدرات عضو هيئة التدريس ويحسن مهاراته وأساليبه التدريسية التي تؤثر إيجابا على مستوى الطالب وإبداعه وتفكيره الابتكاري، والذي يساهم أيضا في توجيهه نحو احتياجات سوق العمل.

دراسة (Sakız, 2015) بعنوان "Knowledge Economy and Turkey In Terms Of Innovation and Education"، "الاقتصاد المعرفي وتركيا من ناحية الابتكار والتعلم"، هدفت إلى معرفة أثر تطبيق استراتيجيات الاقتصاد المعرفي على تنمية الابتكار وتعزيز العملية التعليمية. أجريت الدراسة في تركيا، قد استخدمت المنهج التحليلي. وقد توصلت النتائج إلى أن الاقتصاد المعرفي يعد ميزة عصر العولمة الذي نشهده حاليا، والقائم على الخلفيات المعلوماتية، والقدرات الفكرية الجديدة، والابتكار والإبداع، وتبين أن المؤسسات التربوية يمكنها تعزيز الابتكار وتنمية رأس المال الفكري لبشري من خلال تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد المعرفي.

دراسة (Dötsch, 2015)، بعنوان "Building a knowledge economy: is Hungary turning the right screw?"، "بناء الاقتصاد المعرفي: التحويل للمسار الصحيح في هنغاريا"، هدفت إلى التحقيق في دور الحكومة الهنغارية في استخدام الاقتصاد المعرفي لتحويل التعليم نحو العولمة وتمكينه من توفير متطلبات واحتياجات سوق العمل. أجريت الدراسة في هنغاريا، وقد استخدمت المنهج التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الحكومة الهنغارية تعمل ما بوسعها من أجل تمكين عمليات التعليم من مجاراة متطلبات العولمة وتوفير احتياجات سوق العمل بالاعتماد على الاقتصاد المعرفي، الذي يعتمد بشكل أساسي على القدرات الفكرية والمهارات الإبداعية لدى الطلبة، ويعززها ويطورها ضمن السياق المطلوب الذي يضمن فاعليته واستمراريته، وتبين أن الاقتصاد المعرفي في التربية يركز على الشراكة بين المؤسسات التعليمية والشركات الاقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة

تباينت الدراسات السابقة ذات العلاقة في المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي من حيث أهدافها والمجتمعات الإحصائية، وأساليب اختيار العينات في كل دراسة منها، والأدوات المستخدمة لجمع البيانات الخاصة بتلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها. فمنها من جاء للكشف عن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب كما في دراسة رمضان (٢٠١٥). ومنها جاء التحقيق في دور الحكومة

الهنغارية في استخدام الاقتصاد المعرفي لتحويل التعليم نحو العولمة وتمكينه من توفير متطلبات واحتياجات سوق العمل كما في دراسة (Dötsch, 2015).

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم استبانة، وثم جمع بيانات وتنظيمها وتصنيفها وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وعرضها عن طريق نماذج وجداول، كما تم الاطلاع على الأدب النظري والأبحاث العلمية والدراسات العربية والأجنبية.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٧٠٠) عضو هيئة تدريس. تم اخذ عينة بالطريقة العشوائية لتمثيل مجتمع العينة، حيث تم توزيع (٢٥٠) استبانة على أعضاء هيئة التدريس، وتم استرداد (٢٣٥)، ليبلغ عدد العينة من (٢٣٥) عضو هيئة تدريس وذلك وفقا لجدول (Bartlet) وفيما يلي وصف لعينة الدراسة.

الجدول (١) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	أنثى	١٣٨	٥٨.٧٪
	ذكر	٩٧	٤١.٣٪
	الدرجة الكلية	٢٣٥	١٠٠٪
سنوات الخبرة	ماجستير	٥٠	٢١.٣٪
	دكتوراه	١٨٥	٧٨.٧٪
	الدرجة الكلية	٢٣٥	١٠٠٪
	اقل من سنتين	٧٤	٣١.٥٪
	من ٢-اقل من ٥ سنوات	٦٦	٢٨.١٪
	٥ سنوات فأكثر	٩٥	٤٠.٤٪
	الدرجة الكلية	٢٣٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول (١) أنه بلغت نسبة من الإناث من عينة الدراسة (٥٨.٧ ٪) في حين بلغت نسبة الذكور من عينة الدراسة (٤١.٣ ٪).

كما يتضح من الجدول (١) أنه بلغت نسبة من مؤهلهم العلمي ماجستير (٢١.٣ ٪) في حين بلغت نسبة من مؤهلهم العلمي دكتوراه من عينة الدراسة (٧٨.٧ ٪).

ويتضح من الجدول (١) أن نسبة من خبرتهم (اقل من سنتين) بلغت (٣١.٥ ٪)، في حين بلغت نسبة من خبرتهم (من ٢-اقل من ٥ سنوات) (٢٨.١٪) من عينة الدراسة، وبلغت نسبة من خبرتهم (٥ سنوات فأكثر) (٤٠.٤٪).

وعند تفحص النتائج المشار إليها في الجدول (١) بخصوص الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، نجد أن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشرا يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية أفرادِ العينة للإجابة على الاستبانة، ومن ثم الاعتماد على إجاباتهم أساسا لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة.

مصادر جمع البيانات

لتحقيق الغرض من الدراسة اعتمدت الباحثة على مصدرين لجمع البيانات وهما:

١- **المصادر الثانوية:** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات ذات الصلة، وذلك لوضع الأسس العلمية والإطار النظري مثل:

- المراجع والمصادر المتعلقة بالمناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي في الجامعات.
- الوثائق المتعلقة بالبيانات والمعلومات التي تخص الدراسة.
- المجلات والمؤلفات العربية والأجنبية المحكمة لتغطية الجانب النظري.
- المعلومات المتوافرة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

٢- **المصادر الأولية:** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان كأداة قياس.

أداة الدراسة

تم بناء استبانة لقياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس لمواد اللغة العربية نحو مناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، وتكونت الاستبانة من جزأين: الجزء الأول يتعلق بالمعلومات الأساسية (الديمغرافية) للعينة، ممثلة في (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، أما الجزء الثاني من الاستبانة فيتكون من محورين رئيسيين هما:

المحور الأول وهو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي، ويشمل على (١٥) فقرات (١-١٥).

المحور الثاني وهو اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الاقتصاد المعرفي، ويشمل على (١٥) فقرات (١٦-٣٠).

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات الخاصة بكل فقرة من أبعاد الدراسة من الاستبانة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي:

أوافق بشدة (٥) درجات، أوافق (٤) درجات، محايد (٣) درجات، لا أوافق (٢) درجتان، لا أوافق بشدة (١) درجة واحدة.

وقد استخدم المقياس الآتي في تحليل البيانات:

الحد الأعلى للمقياس (٥) – الحد الأدنى للمقياس (١) /عدد الفئات (٣) = ٥-١/٣=٤/٣=١.٣٣ طول الفئة، ومن ثم إضافة طول الفئة على نهاية كل فئة، وبهذا تصبح الفئات على النحو الآتي:

الجدول (٢) الفئات ومستوى التقييم لأفراد الدراسة

الفئة	مستوى التقييم
١-٢.٣٣	مستوى منخفض
٢.٣٤-٣.٦٧	مستوى متوسط
٣.٦٨-٥	مستوى مرتفع

صدق أداة الدراسة

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين عددهم (٧) أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية المتخصصين في هذا المجال، وقد اخذ بآراء وتعليقات المحكمين حيث أضفت بعض الفقرات وحذفت البعض الآخر وعدل البعض الثالث، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح بالملحق (٢).

ثبات أداة الدّراسة

من أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قامت الباحثة بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وذلك لأن اختبار كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة للثبات.

الجدول (٣) معاملات ثبات أداة مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران

الرقم	المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
١	العوامل النفسية	١٥	٨٥٣.٠
٢	العوامل الأسرية	١٥	٧٦٠.٠
	الدرجة الكلية	٣٠	٠.٨٣٣

وتدل معاملات الثبات كما هي مبينة في الجدول (٣) بامتياز الأداة بمعامل ثبات مرتفع وقدرة الأداة بصورة عامة على تحقيق أغراض الدراسة. إذ يتضح من الجدول أن أعلى معامل ثبات لأبعاد الاستبانة بلغ

(٠.٨٥٣) فيما يلاحظ أن أدني قيمة للثبات كانت (٠.٧٦٠). وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي ستسفر عنها تطبيق الاستبانة حيث تعتبر قيم معامل الثبات (**Alpha > 0.60**) مناسبة من أجل تطبيق الاستبانة على الدراسة (مراد وسليمان، ٢٠٠٢).

أدوات التحليل

بعد أن تمت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات الدراسة، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package For Social Science** (**SPSS**) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فإن الباحثة استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

- **اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)**: وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.
- **التكرارات والنسب المئوية (Frequencies)**: لمعرفة توزيع عينة الدراسة على المتغيرات الديمغرافية.
- **الإحصاء الوصفي**: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وذلك لوصف أراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.
- **اختبار (t-Test)**: للمقارنة الثنائية في اختبار أسئلة الدراسة للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها وإيجاد الفروق التي تعزى للمتغيرات الثنائية.
- **اختبار (ANOVA)**: تستخدم لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة الديموغرافية.

نتائج الدراسة

السؤال الأول: ما مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفهوم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية، بشكل عام ولكل فقرة من فقرات محور الدراسة ويظهر الجدول (٤) ذلك.

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمحور مفهوم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
13	تؤكد المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي على أهمية اعتماد عملية البحث العلمي كمحرك للتغيير والتطوير.	3.58	1.29	1	مرتفعة
4	تشكل المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي الأساس الذي تقوم عليه العولمة والتطورات التكنولوجية المتسارعة.	3.57	1.28	2	متوسطة
14	تلبي المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي حاجات المجتمع المتغيرة.	3.56	1.07	3	متوسطة
8	تستوعب المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي كل ما هو جديد في ظل التقدم التكنولوجي.	3.54	1.18	4	متوسطة
15	توظف المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي الابتكارات المستمرة من أجل التنافس.	3.5	1.12	5	متوسطة
2	تحث المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي على المرونة في التعامل مع التغيرات المختلفة المحيطة.	3.48	1.05	6	متوسطة
11	تسعى المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي إلى صقل الخبرات الأكاديمية.	3.45	1.18	7	متوسطة
10	تعزيز المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي الأعمال الجماعية.	3.31	1.06	8	متوسطة
3	تؤكد المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي على أن الطالب هو رأس المال المعرفي.	3.3	1.22	9	متوسطة
12	تحث المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي على اكتساب المعرفة في كافة المجالات العلمية.	3.3	1.15	10	متوسطة
5	تهدف المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي إلى خلق موارد بشرية مؤهلة ذات كفاءة عالية.	3.24	1.23	11	متوسطة
7	تسعى المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي إلى إنتاج أكاديمي فعال على مستوى عال من المهارات.	3.17	1.16	12	متوسطة
9	تساهم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي في ربط العملية التعليمية بعالم العمل والأعمال.	3.13	1.19	13	متوسطة
1	تراعي المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي التوزيع العادل للقدرات الفردية بين الطلبة.	3.05	1.74	14	متوسطة
6	تحقق المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي التنمية المستدامة في العمليات التعليمية.	2.64	1.25	15	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.32	0.70	متوسطة	

يلاحظ من الجدول (٤) أن درجة أهمية محور مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٣٢) بانحراف معياري (٠.٧٠)، وجاءت فقرات هذا المجال في الدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥٨- ٢.٦٤)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١٣) التي تنص على "تؤكد المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي على أهمية اعتماد عملية البحث العلمي كمحرك للتغيير والتطوير"، بمتوسط حسابي (٣.٥٨) بانحراف معياري (١.٢٩) وبدرجة متوسطة، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٦) التي تنص على "تحقق المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي التنمية المستدامة في العمليات التعليمية" بمتوسط حسابي (٢.٦٤) بانحراف معياري (١.٢٥) وبدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ما هي اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران بالمملكة العربية السعودية نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، بشكل عام ولكل فقرة من فقرات محور الدراسة ويظهر الجدول (٥) ذلك.

الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمحور اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
١٩	أوظف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرح المواد.	3.54	1.2	1	مرتفعة
٢٧	أوظف الخبرات السابقة في تنمية المفاهيم الجديدة المستحدثة لدى الطلبة.	3.53	1.15	2	متوسطة
٢٢	أطرح أسئلة تثير دافعية الطلبة للتعلم والإنجاز وتحسين مخرجاتهم التعليمية	3.52	1.14	3	متوسطة
١٨	أشرك الطلبة في تقويم أدائهم بصورة دورية	3.5	1.18	4	متوسطة
٢٠	أعزز لدى الطلبة مهارات الإبداع والابتكار	3.5	1.17	5	متوسطة

تابع للجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمحور اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
٢٤	أطور لدى الطلبة مهارات إدارة التعامل مع ضغوط العمل وتحمل المسؤولية	3.47	1.18	6	متوسطة
٣٠	استخدم أساليب وطرق جديدة لتعزيز التنافسية بين الطلبة.	3.45	1.19	7	متوسطة
٢٣	أشجع الطلبة على تطوير ونشر المعرفة من خلال الوسائل التكنولوجية الجديدة.	3.43	1.12	8	متوسطة
٢٨	أنمي لدى الطلبة أسس البحث العلمي من الاستفسار والبحث واستنتاج تعميمات ونتائج	3.43	1.17	9	متوسطة
٢٦	أصمم أنشطة تفاعلية تنمي قدرات ومهارات الطلبة في العلمية والعملية	3.38	1.18	10	متوسطة
٢٩	أحرص على توعية الطلبة بالمفاهيم التي تخص سوق العمل.	3.38	1.28	11	متوسطة
٢١	احرص على مواكبة الآليات الجديدة والأساليب المستحدثة في عرض المواد.	3.37	1.17	12	متوسطة
٢٥	أشجع الطلبة على العمل ضمن فريق	3.37	1.13	13	متوسطة
١٧	أحاول التكييف مع التغيرات العلمية المتسارعة في تدريس المواد	3.29	1.1	14	متوسطة
١٦	أدرك أهمية مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة في الحصة الدراسية.	3	1.11	15	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.41	0.55	متوسطة	

يلاحظ من الجدول (٥) أن درجة أهمية محور اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٤١) بانحراف معياري (٠.٥٥)، وجاءت فقرات هذا المجال في الدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥٤- ٣.٠٠)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١٩) التي تنص على "أوظف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرح المواد"، بمتوسط حسابي (٣.٥٤) بانحراف معياري (١.٢٠) وبدرجة متوسطة، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (١٦) التي تنص على "أدرك أهمية مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة في الحصة الدراسية" بمتوسط حسابي (٣.٠٠) بانحراف معياري (١.١١) وبدرجة متوسطة.

السؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

الجنس

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج قيمة (T) لمتوسط درجات مفهوم المناهج المطورة وفقا لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران، حسب الجنس (أنثى، ذكر)، إذ تم استخراج قيمة (T) لمتوسط الفئتين وهما فئة الإناث، وفئة الذكور، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة من الإناث والذكور

المجال	المجموعة	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى الدلالة
مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي	الإناث	3.27	1.460	.146
	الذكور	3.40		
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي	الإناث	3.33	2.835	.005
	الذكور	3.53		

تشير النتائج الواردة في الجدول (٦) إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد الفئتين وهما فئة الذكور وفئة الإناث في مفهوم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي فقد كانت اعلى من (٠.٠٥)، وهي غير دالة إحصائيا، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات

أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي؛ إذ كانت أقل من (٠.٠٥)، وهي دالة إحصائيا وكانت الفروق لصالح الذكور؛ إذ كان متوسطهم الحسابي أعلى من المتوسط الحسابي للإناث.

المؤهل العلمي

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج قيمة (T) لمتوسط درجات مفهوم المناهج المطورة وفقا لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران، حسب المؤهل العلمي (ماجستير، دكتوراه)، إذ تم استخراج قيمة (T) لمتوسط الفئتين وهما فئة ماجستير، وفئة دكتوراه، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة ماجستير ودكتوراه

المجال	المجموعة	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى الدلالة
مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي	ماجستير	3.10	2.584	.010
	دكتوراه	3.38		
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي	ماجستير	3.15	3.819	.000
	دكتوراه	3.48		

تشير النتائج الواردة في الجدول (٧) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد الفئتين وهما فئة الذكور وفئة الإناث في جميع محاور الدراسة فقد كانت مستويات الدلالة أقل من (٠.٠٥)، وهي دالة إحصائيا، وكانت الفروق لصالح فئة دكتوراه؛ إذ كان متوسطهم الحسابي أعلى من المتوسط الحسابي لفئة ماجستير في المحورين.

سنوات الخبرة

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في دراسة متوسطات مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تبعا لسنوات الخبرة، والجدول (٨) يبين النتائج:

الجدول (٨) تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات عينة الدراسة في دراسة متوسطات مفهوم المناهج المطورة وفقا لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تبعا لسنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
مفهوم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي	بين المجموعات	.545	2	.273	.555	.575
	داخل المجموعات	113.910	232	.491		
	المجموع	114.456	234			
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي	بين المجموعات	.640	2	.320	1.043	.354
	داخل المجموعات	71.187	232	.307		
	المجموع	71.827	234			

يشير جدول (٨) أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تبعا للخبرة؛ إذ كانت الفروق أعلى من (٠.٠٥) في جميع مجالات الدراسة وهي غير دالة إحصائيا.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية؟

أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية أن درجة أهمية محور مفهوم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٣٢)، وجاءت فقرات هذا المجال في الدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥٨-٢.٦٤)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١٣) التي تنص على "تؤكد المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي على أهمية اعتماد عملية البحث العلمي كمحرك للتغيير والتطوير"، بمتوسط حسابي (٣.٥٨) وبدرجة متوسطة، ويدل ذلك على توجه المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي نحو تحسين توجهات البحث العلمي في الجامعة، وتطوير اسسه ومقوماته، وتعظيم دوره بين الطلبة، بحيث ينمي قدرتهم على خلق رؤية واضحة للمستقبل وربط الاهداف الاستراتيجية التعليمية بما يتطلبها سوق العمل من موارد بشرية مدربة ومؤهلة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Fitzpatrick, 2014)، حيث أظهرت أن عولمة مهنة التدريس تعد متطلب مهم وضروري ل الاقتصاد المعرفي، والذي من شأنه أن يعزز قدرات عضو هيئة التدريس ويحسن مهاراته وأساليبه التدريسية التي تؤثر ايجابا على مستوى الطالب وإبداعه وتفكيره الابتكاري، والذي يساهم أيضا في توجيهه نحو احتياجات سوق العمل.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٦) التي تنص على "تحقق المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي التنمية المستدامة في العمليات التعليمية" بمتوسط حسابي (٢.٦٤). ويدل ذلك على دور المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي في تحسين المنظومة التعليمية، وتطوير نوعية المخرجات التعليمية بما يتوافق مع التغيرات التي تحدث في سوق العمل.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Sakız, 2015)، حيث أظهرت أن الاقتصاد المعرفي يعد ميزة عصر العولمة الذي نشهده حاليا،

والقائم على الخلفيات المعلوماتية، والقدرات الفكرية الجديدة، والابتكار والإبداع، وتبين أن المؤسسات التربوية يمكنها تعزيز الابتكار وتنمية رأس المال الفكري لبشري من خلال تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد المعرفي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم في جامعة نجران في المملكة العربية السعودية؟

أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية أن درجة أهمية محور اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٤١)، وجاءت فقرات هذا المجال في الدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥٤-٣.٠٠)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١٩) التي تنص على "أوظف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرح المواد"، بمتوسط حسابي (٣.٥٤) وبدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى حرص أعضاء هيئة التدريس على مواكبة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف إدارة العمليات التعليمية بطريقة منظمة ومحترفة، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه الطلبة، وذلك لضمان سلاسة عملية التعليم وسيرها بصورة تعكس مدى كفاءة الجامعة وتميزها.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Weber, 2011)، حيث أظهرت أن تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد المعرفي في السياق التربوي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. وتلبية احتياجات عصر العولمة القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (١٦) التي تنص على "أدرك أهمية مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة في الحصة الدراسية" بمتوسط حسابي (٣.٠٠) بانحراف معياري (١.١١) وبدرجة متوسطة. ويعزى ذلك إلى حرص أعضاء هيئة التدريس على التعرف والكشف عن مواطن القوة في كل طالب، واستغلالها في تعزيز تحصيلهم الدراسي، كما تعزى هذه النتيجة إلى أهمية دور أعضاء هيئة التدريس في استخدام آليات وطرق جديدة في عرض المادة الدراسية من أجل الكشف عن الفروق الفردية وتوجيه كل طالب إلى التخصص الذي يبدع فيه، وتهيئة فرصة ذهبية للطلبة ذوي الكفايات والمهارات المتطورة لاستغلال طاقاتهم في التخصص الذين يحبونه.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Patrick, 2013)، حيث أظهرت أن تطبيق الاقتصاد المعرفي في المجال التربوي يساهم في تعزيز أداء المؤسسات التربوية وتحقيق أهدافها، حيث يقوم الاقتصاد المعرفي على تطوير القدرات والمهارات الذاتية للطالب

مناقشة النتائج المتعلقة السؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

الجنس

أظهرت النتائج عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد الفئتين وهما فئة الذكور وفئة الإناث في مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي؛ وتعزى هذه النتيجة إلى أن كلا الجنسين من أعضاء هيئة التدريس يمتلكون معرفة تامة بمفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي، ولا تختلف اتجاهاتهم نحو هذه المناهج باختلاف الجنس لكون كلا الجنسين يخضعون لدورات تدريبية متشابه، تمكنهم من التعرف على المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي ومدى أهميتها في تطوير وتحسين المخرجات التعليمية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الصائغ (٢٠١٣)، حيث أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات ومعيقات تفعيلة تعزى لمتغير الجنس.

كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي لصالح الذكور؛ وتعزى هذه النتيجة إلى أن الذكور من أعضاء هيئة التدريس يميلون إلى التعرف والبحث عن المفاهيم الاقتصادية والتي لها علاقة بالمواد التعليمية.

المؤهل العلمي

أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد الفئتين وهما فئة الذكور وفئة الإناث في جميع محاور الدراسة، وكانت الفروق لصالح فئة دكتوراه؛ إذ كان متوسطهم الحسابي أعلى من المتوسط الحسابي لفئة ماجستير في المحورين؛ وتعزى هذه النتيجة إلى أن المساقات التي تكون قائمة على الاقتصاد المعرفي غالباً ما تكون مساقات ذات مستوى مرتفع تتطلب من الدكاترة شرحها للطلبة، الأمر الذي يمكنهم من التعرف على مفهوم المناهج المطورة وفقاً للاقتصاد المعرفي اكثر ممن يمتلكون مؤهل علمي ماجستير.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة رمضان (٢٠١٥)، حيث أظهرت أن هناك فروق دالة إحصائيا لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير الدرجة الوظيفية لصالح الأساتذة المشاركين.

سنوات الخبرة

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مفهوم المناهج المطورة وفقاً لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه في جامعة نجران تبعا للمؤهل العلمي؛ ويدل ذلك على أنه مهما تعددت سنوات الخبرة فإن الدورات التدريبية التي يتلقاها أعضاء الهيئة التدريسية واحدة، كما أنهم على اختلاف سنوات الخبرة لديهم يستطيعون إدراك الهدف من المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي، ومدى أهميتها على الطلبة والمجتمع على حد سواء.

وتختلف نتائج الدراسة مع نتائج دراسة رمضان (٢٠١٥)، حيث أظهرت أن هناك فروق دالة إحصائيا لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير الخبرة لصالح الأساتذة من ذوي الخبرة ٥ سنوات فأكثر.

التوصيات

١. ضرورة توفير بنية تحتية متينة، تشمل مختبرات الحاسوب، وشبكة الإنترنت، بهدف تعزيز المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي في المنظومة التعليمية.

٢. عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، لتعزيز مفهوم المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي، والأهداف التي يحققها للطلبة والمجتمع على حد سواء.

٣. توفير الدعم المالي اللازم لتحسين اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المناهج المطورة وفقا للاقتصاد المعرفي.

٤. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول مفهوم المناهج المطورة وفقا لاقتصاد المعرفي واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقه على مجتمعات أخرى غير مجتمع الدراسة للحصول على نتائج أوسع وأعمق.

المراجع

1. Imiefoh, P. (2012). Knowledge-Based Economy in Nigeria: The Role of ICT. **Journal of Emerging Trends in Engineering and Applied Sciences (JETEAS)**, 3(2): 315-318.

٢. القرارعة، أحمد (٢٠١٣). مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ١٣: ١-٢٢.

٣. الطويسي، أحمد (٢٠١٤). درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين التربويين في الأردن. **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، ١٠(١): ٣٧-٥٤.

4. Patrick, F. (2013). Neoliberalism, the Knowledge Economy, and the Learner: Challenging the Inevitability of the Commodified Self as an Outcome of Education. **International Scholarly Research Notices Educational Journal**, 2013: 1-8.

٥. الحبشان، شايع (٢٠١٣). مشكلات المناهج المطورة بالصف الرابع الابتدائي من وجهة نظر المعلمين بمحافظة الأفلاج، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

6. Kurtić, A., & Đonlagić, S. (2012). Determining Key Factors for Knowledge Economy Development in Bosnia and Hercegovina. **In Management and Knowledge Learning International Conference, 2012.**

7. Marginson, S. (2010). Higher Education in the Global Knowledge Economy. **Procedia Social and Behavioral Sciences,** 2(2010): 6962-6980.

8. Trani, E. P., & Holsworth, R. D. (2010). **The Indispensable University: Higher Education, Economic Development, and the Knowledge Economy.** R&L Education.

٩. زيد، منار (٢٠١٢). أنموذج مقترح لتقييم الإدارة التربوية في إطار مكونات اقتصاد المعرفة في وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين، **رسالة دكتوراه**، الجامعة الأردنية، الأردن.

10. Paličková, I. (2014). **Influence of the Knowledge Economy on the Economic Growth and Economic Level of the Countries**. Technical University of Ostrava, 139- 147.

11. Nour, S. (2013). Overview of Knowledge Economy in the Arab Region. **United Nation University Working Paper**, 1-34.

١٢. مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد (٢٠١١). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن. **مجلة جامعة دمشق**، ٢٧(٤/٣): ٦٨١-٧١٨.

13. Fitzpatrick, M. (2014). Globalizing Teacher Labor for the Knowledge Economy: The Case of New York City's Caribbean Teachers. **Unpublished Doctoral Thesis,** University of Illinois at Urbana-Champaign.

١٤. الثعلبي، سعيد (٢٠١٤). المعوقات الإدارية التي تواجه الإدارة المدرسية في تطبيق مشروع مناهج الرياضيات والعلوم الحديثة بمدارس التعليم العام الحكومية بمحافظة جدة من وجهة نظر المديرين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

15. Dorgu, T. (2015). Different Teaching Methods: A Panacea for Effective Curriculum Implementation in the Classroom. **International Journal of Secondary Education,** 3(6): 77-87.

١٦. عيسى، أيمن (٢٠١١). **برنامج تأهيل وإرشاد المعلم الحديث: طرق التدريس الفعال للمناهج المطورة "مقدمة في طرق التدريس"**، مقدم إلى دورة تدريبية في المهارات الأساسية للتدريس بجامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

17. Montanini, M. (2013). **Supporting Tertiary Education, Enhancing Economic Development. Strategies for Effective Higher Education Funding in Sub-Saharan Africa**. Italian Institute for International Political Studies Working Paper, 49: 1-38.

18. Weber, A. (2011). The Role of Education in Knowledge Economies in Developing Countries. **Procedia Social and Behavioral Sciences,** 15: 2589–2594.

19. Suciu, M. C., Dragulanescu, I., Ghitiu-Bratescu, A., Piciorus, L., Imbrisca, C., Serbu, V., & Grigore, C. (2011). Universities' Role in Knowledge-Based Economy and Society. **Implications for Romanian Economics Higher Education. Amfiteatru Economic**, 13(30): 420-436.

٢٠. القيسي، محمد (٢٠١١). **ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

٢١. الحربي، مشعل (٢٠١١). **بناء برنامج تدريبي يستند إلى فلسفة اقتصاد المعرفة وتحديد فاعليته في تطوير مهارات التدريس والاتجاهات المهنية لدى معلمي التعليم الصناعي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

٢٢. الصائغ، نجاة (٢٠١٣). دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، ٢(٩): ٨٦٠-٩٤١.

٢٣. رمضان، عصام (٢٠١٥). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، ١١(٢): ٢١٩-٢٣٧.

24. Sakız, C. S. (2015). **Knowledge Economy and Turkey in Terms of Innovation and Education.** SESSION 5A: Trade and Growth, International Conference on Eurasian Economies.

25. Dötsch, J. (2015). **Building a Knowledge Economy: Is Hungary Turning the Right Screw?** Andrássy Working Paper, 34: 1-20.

٢٦. مراد، صلاح، وسليمان، أمين (٢٠٠٢). **اختبارات المقاييس في العلوم النفسية والتربوية خطوات، أداتها وخصائصها**، القاهرة: دار الكتاب الحديث.